

مستقبل التحول للصيرفة الإسلامية في ليبيا

((دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية))

أ. خديجة سالم سعيد

أ. رقية مصباح سعد

جامعة الزيتونة/ قسم التمويل والمصارف

د. أبو بكر صالح نصر

الملخص

يُعد النظام المصرفي من أفضل الأنظمة التي لها القدرة على الاستقرار الاقتصادي، في ظل المتغيرات الاقتصادية في العالم، الأمر الذي جعل المصارف التجارية التقليدية تتسابق في تقديم خدمات مصرفية إسلامية، وعلية تتمثل مشكلة الدراسة في خوف المصارف الليبية من فشل تطبيق مشروع التحول للصيرفة الإسلامية نتيجة الإشكاليات والعراقيل الكثيرة التي تواجهها، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آراء وتوقعاتهم العاملين من مسؤولين ومدراء المصرفين حول مستقبل التحول للصيرفة الإسلامية في ليبيا، وتتبع أهمية الدراسة في إمكانية الإسهام في إثراء المكتبة العلمية ودعمها بنتائج تسفر عن إضافة بيانات ومعلومات جديدة للمهتمين والباحثين في هذا الموضوع، وتوصلت الدراسة إلى النتيجة الآتية: أن مستقبل التحول للصيرفة الإسلامية سيكون إيجابياً في ليبيا.

المقدمة

شكلت النجاحات التي حققتها المصارف الإسلامية على الرغم من تجربتها القصيرة عاملاً جذاباً للمصارف التقليدية بالأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية، ومن مظاهر نجاحها هو انتشارها في معظم الدول الإسلامية وغيرها، حيث وصل حجم هذه الصناعة إلى 729 مليار دولار سنة 2007 وما يقارب 840 مليار في نهاية 2008، ويتوقع أن تصل إلى حوالي 3.5 تريليون دولار في سنة 2013، وبمعدل نمو يفوق 24% سنوياً (بوشرمة، وآخرون، 2010:305)، كما أشارت التقارير الواردة من البنك الإسلامي للتنمية لعام 2009 إلى أن المصارف الإسلامية مرشحة لاستحواذ ما بين 40% - 50% من الإيداعات الإسلامية العالمية في العشر سنوات

المقبلة، كما يتوقع نشوء سوق مالية إسلامية ضخمة تعمل على جذب رؤوس الأموال العربية والإسلامية الموجودة في جميع أنحاء العالم (السيسي، 2011 ، 263)، وفي السنوات الأخيرة بدأ تزايد الاعتماد على الصكوك الإسلامية، حيث أصبحت هي الأسرع نمواً في سوق التمويل الإسلامي، وتشير التوقعات أن يصل حجمها من 3-5 تريليون دولار بمطلع عام 2050 [.WWW.egynews.net](http://WWW.egynews.net)

ولعل من إيجابيات تحول المصارف التجارية التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية هو إثراء الفكر المصرفي الإسلامي، وابتكار العديد من المنتجات المصرفية التي لم تكن موجودة من قبل لدى المصارف الليبية، ونتيجة لذلك أعلنت ليبيا عن رغبتها في التحول للصيرفة الإسلامية من خلال القيام بالعديد من الندوات والمؤتمرات وورش العمل التي اهتمت بالخدمات المصرفية الإسلامية، وكذلك قامت بعض المصارف التجارية في ليبيا بعقد العزم على تحويل فروعها تدريجياً إلى فروع إسلامية، ومنها من افتتح نوافذ إسلامية في فروعه كلها أو بعضها، ومنها من كان يقوم ببيع منتجاته الإسلامية جنباً إلى جنب مع منتجاته التقليدية، ومن الأمثلة على بعض هذه المصارف: مصرف الوحدة ومصرف الجمهورية، ومصرف التجارة والتنمية، والمصرف التجاري الوطني.

مشكلة الدراسة:

إنّ خوف المصارف الليبية من فشل تطبيق مشروع التحول للصيرفة الإسلامية نتيجة الإشكاليات والعراقيل الكثيرة التي تواجهها ومنها: انخفاض مقدرة إدارة المصرفيين على إنجاز الأعمال وفقاً للنظام الإسلامي، وقلة الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في الصيرفة الإسلامية، وصعوبة تعديل نظام المحاسبة ليتوافق ومعايير الصيرفة الإسلامية، وعدم ملاءمة النظام القانوني للعمل المصرفي الإسلامي، وعدم وضوح سياسات مصرف ليبيا المركزي اتجاه الصيرفة الإسلامية، لذلك فإن مشكلة الدراسة يمكن توضيحها من خلال السؤال الآتي:

هل مستقبل التحول للصيرفة الإسلامية سيكون إيجابياً في ليبيا؟

أهداف الدراسة:

إن الغرض من إجراء هذه الدراسة هو التعرف على آراء وتوقعات العاملين من مسؤولين ومدراء في المصارف حول مستقبل التحول للصيرفة الإسلامية في ليبيا. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إمكانية الإسهام في إثراء ودعمها المكتبة العلمية بنتائج تسفر عن إضافة بيانات ومعلومات جديدة للمهتمين والباحثين في هذا الموضوع.

فرضية الدراسة:

يمكن توضيح الفرضية باختصار كالآتي:

مستقبل التحول للصيرفة الإسلامية سيكون إيجابياً في ليبيا.

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة: يتمثل في العاملين من مدراء وموظفين في المصارف الليبية، حيث يبلغ عددها 15 مصرفاً، منها 7 مصارف تجارية عامة، والباقي مصارف خاصة.

عينة الدراسة: نظراً لصعوبة الاتصال بجميع مفردات المجتمع؛ لذلك تم اختيار عينة عشوائية ضئيلة عددها 200 مفردة من العاملين بمصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: نظراً لتعذر استخدام أسلوب الحصر الشامل لاعتبارات الوقت والجهد والتكلفة، قد تم اختيار مصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية بالفروع (طرابلس و ترهونة والخمس).

الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على مستقبل التحول للصيرفة الإسلامية

في ليبيا.

مصادر الدراسة:

المصادر الأولية:

حيث تم الاعتماد في جمع البيانات الأولية على صحيفة استبانة مُحكمة، تم تصميمها بناء على مشكلة وأهدافها، وفرضياتها الدراسة، ووجهت إلى العاملين ذوي العلاقة بمصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية، من مدراء وموظفين في عدد من إدارات وفروعهما المصرفيين محل الدراسة.

المصادر الثانوية:

قد تم الاعتماد في جمع البيانات الثانوية على المراجع العلمية (كتب، ومجلات، ونشرات، وتقارير، ومواقع إلكترونية) ذات العلاقة بموضوع الدراسة. الدراسات السابقة:

دراسة (تنتوش، 1999 م).

هذه الدراسة رسالة ماجستير بعنوان/ "دور المصرف الإسلامي للتنمية في تمويل القطاعات الإنتاجية والصناعية والخدمية في ليبيا" حيث قُدمت هذه الدراسة بأكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية "طرابلس"، ووضح فيها الباحث الكيفية التي يقوم بها المصرف الإسلامي في صيغ التمويل للمشاريع الإنتاجية والصناعية في ليبيا، ومن أهم نتائج هذه الدراسة: أن علاقة المصرف الإسلامي للتنمية بليبيا لم تنزل على مدى حوالي ربع قرن علاقة متميزة بالسعي الحثيث نحو تعزيز التعاون البناء، كما يساهم المصرف الإسلامي للتنمية بقسط متواضع في دعم مسيرة التنمية في ليبيا، أمّا بالنسبة لأهم التوصيات التي اقترحتها الدراسة فهي تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في تطوير وإقامة المشاريع؛ وذلك بتدليل العراقيل وإزالة القيود المالية والإدارية التي تعيق الاستفادة من إمكانياته في المشاركة وتمويل المشروعات. دراسة (بدر، 2000 م).

تناولت هذه الدراسة أحد المواضيع الهامة والمؤثرة في الوقت الحاضر، ألا وهي " معوقات عمل المصارف الإسلامية في البيئة الليبية "، وقد لخص الباحث مشكلة الدراسة في المعوقات التي تعرقل عمل المصارف الإسلامية في البيئة الليبية، وهدفت الدراسة إلى إظهار خصائص المصارف الإسلامية والعوامل المشتركة بينها وبين

المصارف التقليدية، والبحث عن المعوقات القانونية والاقتصادية والمصرفية والاجتماعية، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: لا توجد معوقات اقتصادية واجتماعية تحد من تطبيق عمل المصارف الإسلامية في البيئة الليبية، وتوجد معوقات قانونية ومصرفية تحد من تطبيق عمل المصارف الإسلامية في البيئة الليبية ومنها: عدم وجود كوادر مؤهلة لتسيير أعمال المصارف الإسلامية، عدم وجود آلية عمل بين المصارف التقليدية والمصرف المركزي مع المصارف الإسلامية، عدم وجود مراكز أبحاث تختص بالمصارف الإسلامية، وجود قوانين وتشريعات مصرفية تتماشى مع المصارف التقليدية دون غيرها.

دراسة (العابد، 2007-2008 م).

تناولت هذه الدراسة أحد المواضيع الهامة والحديثة وهي التعرف على مدى إمكانية تحويل فروع المصارف التقليدية إلى فروع إسلامية حيث قام الباحث: بإعداد دراسة عنوانها " تحول فرع مصرف تقليدي إلى فرع إسلامي " وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن هناك رغبة كبيرة من العملاء في إنشاء فروع إسلامية ووجود إمكانية لتحويل المصرف التقليدي إلى إسلامي وفق القوانين واللوائح المنظمة في التشريعات المصرفية في القانون المصرفي الليبي.

دراسة (صقر، 2009 م).

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان " عمليات المصارف الإسلامية والحاجة لخدماتها في المصارف الليبية " وقد تركزت هذه الدراسة على تحليل رغبات عملاء المصارف الليبية في إدخال عمليات مصرفية تحكمها الشريعة الإسلامية، حيث طبقت هذه الدراسة على مصرف الجمهورية الرئيسي، وتوصلت الدراسة إلى وجود رغبات ملحة من المتعاملين مع المصارف التقليدية في إدخال عمليات المصارف الإسلامية، وبينت أن ثقة المجتمع الليبي في المصارف الإسلامية تتبع من الرقابة الشرعية والعمل وفق الشريعة الإسلامية، وأوصت الدراسة إلى نشر الوعي المصرفي الإسلامي بين المتعاملين مع المصارف التقليدية وتعديل التشريعات القائمة أو سن تشريعات جديدة تلائم نظام مصرفي يعمل وفق الشريعة الإسلامية.

دراسة (أسويسي، 2010م).

تُعد هذه الدراسة موضوع حيوي لتحول المصارف التقليدية للصيرفة الإسلامية، فقد عرض الباحث في هذه الدراسة: " مدي إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا " من مختلف الجوانب (النظرية، والتطبيقية، والشرعية) وهدفت الدراسة إلى بيان الأساس النظري للتحويل الكامل وبيوعته وأنواعه، وأهم متطلباته وعقباته، مع بيان الحكم الشرعي للتحويل الكامل، كما هدفت إلى أبرز الدور الإيجابي والسلبي للتحويل الكامل نحو الصيرفة الإسلامية ووصل الباحث إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: عدم وجود فروقات ذات دلالة معنوية من جهة نظر كلاً : من العاملين والزبائن في المصرفين الأمر الذي يدل على أن أوساط المتغيرات بينهم متساوية حول إمكانية تحول المصارف التجارية الليبية إلى مصارف إسلامية.

الجانب النظري:

الآفاق المستقبلية للصيرفة الإسلامية:

من المتوقع أن يكون مستقبل الصيرفة الإسلامية واعداً في ضوء إنجازات الماضي التي استطاعت تحقيقها واكتسابها لقبول واسع على الصعيدين الوطني في الدول الإسلامية والدولية في العالم المالي كله ... وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من المؤشرات والأدلة التي تؤكد أن مستقبل التمويل والصيرفة الإسلامية سيكون واعداً ومن بين هذه المؤشرات ما يلي: (حشاد، 2009 : 244).

الزيادة المطردة في عدد مؤسسات التمويل الإسلامية وخصوصاً المصارف الإسلامية التي أصبحت تغطي دول العالم الإسلامي، وكذلك عدد لا بأس به من الدول الغير إسلامية ولم يقتصر الأمر على إنشاء مؤسسات تمويل ومصارف إسلامية جديدة؛ ولكن هناك اتجاه كبير إلى تحول بعض المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، وكذلك قيام العديد من المصارف التقليدية بإنشاء نوافذ إسلامية، ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه بصورة متزايدة في المستقبل وخصوصاً بعد الأداء الجيد للصيرفة الإسلامية خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة في عام 2008 مقارنة بالصيرفة التقليدية.

بدأت بعض الجامعات العربية والإسلامية بالاهتمام بالدراسات والبحوث في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي والمصارف الإسلامية.

إنشاء معاهد متخصصة للاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية.

إصدار مجلات متخصصة في مجال الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية.

إنشاء أقسام متخصصة للاقتصاد الإسلامي في بعض الجامعات.

اعتراف الحكومات العربية والأجنبية بالصيرفة الإسلامية كواقع، فضلاً عن قيام بعض الدول العربية بإصدار تشريعات خاصة بها تنظم علاقتها مع المصرف المركزي.

قيام بعض المصارف الأجنبية بإنشاء فروع لها تعمل وفقاً للشريعة الإسلامية.

بقاء الصيرفة الإسلامية:

قابلية البقاء والنمو الاقتصادي: لا تُعد مسألة قابلية البقاء والنمو الاقتصادي مشكلة لسببين:

تُعد الصيرفة الإسلامية نمط آخر من الصيرفة مما يتيح للمستهلكين أدوات مالية جديدة ومتميزة.

توفر الصيرفة الإسلامية هيكلًا ماليًا أفضل على أسس اقتصادية، من المعروف أن المصارف الإسلامية دائماً ما تكون قادرة على تلبية احتياجات التمويل الخاصة بعملائها فضلاً عن أنه يكون لديها أكثر من خيار للقيام بذلك.

تُعد الإشارة إلى أن التمويل الإسلامي ينطوي على ارتباط مباشر بالتدفقات المالية والنقدية في الاقتصاد، وهكذا فإن الأموال ستندفق من المصارف الإسلامية فقط مقابل النشاط الاقتصادي الحقيقي؛ ونتيجة لذلك سيتعامل المستثمرون مع المصارف الإسلامية فقط عندما يكون لديهم احتياجات حقيقية، وفي إطار ذلك سوف يكون الهيكل المالي الإسلامي أفضل من الهيكل المالي الحالي القائم على الفائدة.

الاستقرار الاقتصادي: وفقاً لـ Mohsin Khan في مقاله عام 1985 الذي ورد ضمن أوراق عمل صندوق النقد الدولي، عندما يكون هناك كساد في الاقتصاد القائم على الفائدة تظل المطالبات الحالية للمودعين التزام يقع على عاتق النظام المصرفي

يجبر ذلك المصارف على إدارة الديون، مما يعني خلق ديون جديدة وأكثر تكلفة - في شكل افتراضات وودائع جديدة من مصادر أخرى - بهدف تسديد الديون الحالية للمودعين، يدعم هذا الإجراء عملية الكساد كما إنه يعوق وتيرة الرواج في الاقتصاد، وفي مقابل ذلك تتسم الصيرفة الإسلامية بأن الالتزامات المصرفية تضبط تلقائياً في فترات الكساد والرواج بسبب مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر.

علاوة على ذلك من المعروف في أدب التمويل التقليدي أن تمويل الديون القائم على الفائدة يُعد مصدراً مهماً لعدم الاستقرار الاقتصادي، كما إن الارتباط المباشر بين التمويل وتطبيقات الأموال في ظل الصيرفة الإسلامية سيعني نهاية الائتمان والنقود غير المقيدة التي وجدت في الإقتصادات الحالية القائمة على سعر الفائدة؛ ونتيجة لذلك سيتم إزالة سبب مهم لعدم تطابق الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد وهذا يعني أن التضخم الناتج عن الطلب سينخفض، كما إن ارتباط التمويل بالنشاط الاقتصادي سيساعد على تخفيف قيود العرض في الاقتصاد مما سيؤدي إلى توليد مزيد من فرص العمل، تقودنا هذه الاعتبارات إلى الاستنتاج التالي: سيكون كل من تكرار الدورات التجارية وكثافتها، ومدتها أقل في الصيرفة الإسلامية.

ثقة المودعين والمدخرين:

تُعد ثقة المودعين والمدخرين في المصارف الإسلامية أمراً بالغ الأهمية؛ نظراً لأن معرفة المودعين والمدخرين بانتهاك المصرف الإسلامي لتقويضات وتعاليم الشريعة سيؤدي إلى فقدان ثقتهم فيه، كما أنه سيهدد بانسحاب الودائع منه وهو ما قد يقود إلى انهيار المصارف، ونتيجة لتأثير العدوى من الممكن أن يؤدي ذلك إلى حدوث عدم استقرار مالي وهو ما سيهدد التنمية الاقتصادية، وهكذا هناك ضرورة لتوخي الحذر اتجاه أي شيء قد يخلق شكوكاً حول اعتمادات الشريعة لمعاملات المصارف الإسلامية وبخاصة في جانب التمويل.

تطوير أدوات الصيرفة الإسلامية: مثل التعامل بالصكوك الإسلامية، نشأت فكرة الصكوك الإسلامية عندما بدأ البحث عن بدائل ووسائل اقتصادية جديدة مع الانهيار الكبير الذي شهدته الرأسمالية، تزامناً مع أزمة الرهونات العقارية التي تسبب في أكبر

ركود عالمي منذ الكساد العظيم، ووصول التضخم إلى أعلى مستوياته وانهيار الدولار أمام العملات الأخرى ... ويرى خبراء وعلماء الدين أن الصكوك الإسلامية هي بمثابة بوابة الخروج من الأزمة الاقتصادية، وطوق النجاة لتوفير السيولة المالية اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية والتنمية، واعتبارها البديل الوحيد والمتاح للاستغناء عن الاقتراض من الخارج خاصة في ظل توافقها مع الشريعة الإسلامية التي تحرّم الربا، وأنها تعتبر البديل الإسلامي للسندات في النظام الرأسمالي على اعتبار أنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً في ملكية أو نشاط استثماري . (WWW.egynews.net)

المبحث العلمي للدراسة:

أن الأساليب الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، اختبار كرونباخ

ألفا (α) للصدق والثبات، والتوزيع النسبي، واختبار ولكوكسن حول المتوسط. نتائج الدراسة:

نتائج اختبار كرونباخ ألفا (α) للصدق والثبات (البياتي , 2005 : 49). من أجل اختبار مصداقية إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبيان، فقد تم استخدام معامل (α)، وهو اختبار يبين مدى الارتباط بين إجابات مفردات العينة

$$\alpha = \left(\frac{N}{N-1} \right) \left(1 - \frac{\sum \sigma_q^2}{\sigma_t^2} \right)$$

على مجموعة من الأسئلة المقاسة بمقياس واحد حيث:

α = معامل الثبات , N = عدد الأسئلة في الاستبيان , σ_q^2 = تباين السؤال , σ_t^2 = تباين جميع الأسئلة.

وتكون قيمة معامل كرونباخ ألفا ما بين (0 . 1) فعندما تكون قيمة معامل كرونباخ ألفا صفر فيدل ذلك على عدم وجود ارتباط مطلق ما بين إجابات مفردات العينة، أمّا إذا كانت قيمة معامل كرونباخ ألفا واحد صحيح فهذا يدل على أن هناك ارتباط تام بين إجابات مفردات العينة ومن المعروف أن أصغر قيمة مقبولة لمعامل كرونباخ ألفا

(α) هي 0.60 وأفضل قيمة تتراوح بين (0.70 إلى 0.80) وكلما زادت قيمته عن 0.80 كان ذلك أفضل.

فوجد أن قيم معامل (α) لجميع العبارات معاً كما بالجدول التالي:
جدول رقم (1) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

المصرف	قيمة معامل (α)
الجمهورية	0.679
التجارة والتنمية	0.646

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) لكل عبارات الاستبيان أكبر من 0.600 وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين إجابات مفردات عينة الدراسة، مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها. التوزيع النسبي (رزق الله، 2002: 158).

يستخدم أسلوب التوزيع النسبي لوصف طبيعة إجابات مفردات العينة على سؤال معين يتم الوصف كالاتي:

إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (غير موافق بشدة) يشير إلى أن درجة الموافقة منخفضة جداً.

إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (غير موافق) يشير إلى أن درجة الموافقة منخفضة.

ج- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (لا أعرف) يشير إلى أن درجة الموافقة متوسطة.

د- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (موافق) يشير إلى أن درجة الموافقة عالية.

هـ- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (موافق بشدة) يشير إلى أن درجة الموافقة عالية جداً.

م ذ	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	لا أعرف	موافق	موافق بشدة	درجة الموا فقة
1	التحول سيكون ناجحاً رغم الصعوبات .	0	9	12	33	20	عالية
		0.0	12.2	16.2	44.6	27.0	
2	أفضل أن يكون التحول عن طريق بعض الفروع الإسلامية.	1	3	10	36	23	عالية
		1.4	4.1	13.5	48.6	31.1	
3	أفضل التحول الكامل	2	9	16	26	21	عالية
		2.7	12.2	21.6	35.1	28.4	
4	التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى تنمية وعدالة اقتصادية.	1	7	18	28	20	عالية
		1.4	9.5	24.3	37.8	27.0	
5	التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي	1	6	15	32	20	عالية

	27.0	43.2	20.3	8.1	1.4	النسبة %	إلى جمع الزكاة وتوزيع الثروة.	
عالية	24	25	21	4	0	التكرار	التحويل للصيرفة الإسلامية سيقطع الطريق أمام أثرياء المصارف الرأسمالية	6
	32.4	33.8	28.4	5.4	0.0	النسبة %		
عالية جداً	29	23	17	4	1	التكرار	التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى كفاءة الأداء المصرفي بأقل تكاليف.	7
	39.2	31.1	23.0	5.4	1.4	النسبة %		
عالية	24	32	14	4	0	التكرار	التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى فاعلية تحقيق أهداف المصارف والتنمية الاقتصادية في ليبيا.	8
	32.4	43.2	18.9	5.4	0.0	النسبة %		
عالية جداً	28	26	14	6	0	التكرار	التحول المصرفي أفضل بديل لتطوير المصارف الليبية.	9
	37.8	35.1	18.9	8.1	0.0	النسبة %		
عالية جداً	36	26	7	4	1	التكرار	أرغب بالمشاركة والمساهمة في عمليات التحويل للصيرفة الإسلامية.	10
	48.6	35.1	9.5	5.4	1.4	النسبة %		

أولاً: اختبار الفرضية بالنسبة لمصرف الجمهورية

الجدول رقم (2) يبين التوزيع التكراري والتوزيع النسبي المئوي، لإجابات مفردات عينة الدراسة ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي.

الجدول رقم (2) يبين التوزيع التكراري والتوزيع النسبي المئوي، لإجابات مفردات عينة الدراسة لمصرف الجمهورية، ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن:
درجات الموافقة عالية جداً على العبارات التالية:
التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى كفاءة الأداء المصرفي بأقل تكاليف.
التحول المصرفي أفضل بديل لتطوير المصارف الليبية.
أرغب بالمشاركة والمساهمة في عمليات التحول للصيرفة الإسلامية.

م	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	لا أعرف	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	التحول سيكون ناجحاً رغم الصعوبات.	0	2	12	30	19	عالية
		0.0	3.2	19.0	47.6	30.2	
2	أفضل أن يكون التحول عن طريق بعض الفروع الإسلامية.	0	2	5	42	14	عالية
		0.0	3.2	7.9	66.7	22.2	
3	أفضل التحول الكامل.	0	2	8	30	23	عالية
		0.0	3.2	12.7	47.6	36.5	
4	التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى تنمية وعدالة اقتصادية.	1	2	8	25	27	عالية جداً
		1.6	3.2	12.7	39.7	42.9	
5	التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى جمع الزكاة وتوزيع الثروة.	1	3	13	21	25	عالية جداً
		1.6	4.8	20.6	33.3	39.7	

متوسطة	15	13	32	3	0	التكرار	التحويل للصيرفة الإسلامية سيقطع الطريق أمام أثرياء المصارف الرأسمالية.	6
	23.8	20.6	50.8	4.8	0.0	النسبة %		

عالية	11	27	22	3	0	التكرار	التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى كفاءة الأداء المصرفي بأقل تكاليف.	7
	17.5	42.9	34.9	4.8	0.0	النسبة %		
عالية	23	24	14	2	0	التكرار	التحول للصيرفة الإسلامية. سيؤدي إلى فاعلية تحقيق أهداف المصارف والتنمية الاقتصادية في ليبيا.	8
	36.5	38.1	22.2	3.2	0.0	النسبة %		
عالية	17	39	5	2	0	التكرار	التحول المصرفي أفضل بديل لتطوير المصارف الليبية.	9
	27.0	61.9	7.9	3.2	0.0	النسبة %		
عالية جداً	38	25	0	0	0	التكرار	أرغب بالمشاركة والمساهمة في عمليات التحويل للصيرفة الإسلامية.	1 0
	60.3	39.7	0.0	0.0	0.0	النسبة %		

درجات الموافقة عالية على العبارات التالية:

التحول سيكون ناجحاً رغم الصعوبات.

أفضل أن يكون التحويل عن طريق بعض الفروع الإسلامية.

أفضل التحويل الكامل.

التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى تنمية وعدالة اقتصادية.
التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى جمع الزكاة وتوزيع الثروة.
التحويل للصيرفة الإسلامية سيقطع الطريق أمام أثرى المصارف الرأسمالية.
التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى فاعلية تحقيق أهداف المصارف والتنمية الاقتصادية في ليبيا.

ثانياً: اختبار الفرضية بالنسبة لمصرف التجارة والتنمية
الجدول رقم (3) يبين التوزيع التكراري والتوزيع النسبي المئوي، لإجابات مفردات عينة الدراسة ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي.
الجدول رقم (3) التوزيع التكراري والتوزيع النسبي المئوي، لإجابات مفردات عينة الدراسة لمصرف التجارة والتنمية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن:

درجات الموافقة عالية جداً على العبارات التالية:
التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى تنمية وعدالة اقتصادية.
التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى جمع الزكاة وتوزيع الثروة.
أرغب بالمشاركة والمساهمة في عمليات التحول للصيرفة الإسلامية.
درجات الموافقة عالية على العبارات التالية:
التحول سيكون ناجحاً رغم التحديات.
أفضل أن يكون التحول عن طريق بعض الفروع الإسلامية.
أفضل التحول الكامل.

التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى كفاءة الأداء المصرفي بأقل تكاليف.
التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى فاعلية تحقيق أهداف المصارف والتنمية الاقتصادية في ليبيا.

التحول المصرفي أفضل بديل لتطوير المصارف الليبية.
درجات الموافقة متوسطة على العبارات التالية:
التحويل للصيرفة الإسلامية سيقطع الطريق أمام أثرى المصارف الرأسمالية.

اختبار ولكوكسن حول المتوسط (Wilcoxon test) (حبيب، 2001 : 156). يستخدم اختبار ولكوكسن لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط مجتمع الدراسة (μ) إذا كانت بيانات عينة الدراسة وصفية قابلة للترتيب أو كمية ولا تتبع التوزيع الطبيعي؛ لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل فقرة من فقرات الاستبيان، حيث تكون:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنوياً عن المتوسط المفترض (μ_0).

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنوياً عن المتوسط المفترض (μ_0).

حيث (μ_0) تمثل القيمة المفترضة لمتوسط المجتمع.

فإذا كان حجم العينة كبير ($n > 25$) يكون إحصائي الاختبار Z حيث:

$$Z = \frac{R - \frac{n(n+1)}{4}}{\sqrt{\frac{n(n+1)(2n+1)}{24}}}$$

حيث R تمثل مجموع رتب الفروق التي إشاراتها سالبة (R^-) أو مجموع رتب الفروق التي إشاراتها موجبة (R^+) أيهما أقل، وبالتالي يتم إيجاد قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة باستخدام التوزيع الطبيعي المعياري ومقارنته بمستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (عادة 5%)، فإذا كانت قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (عادة 5%) نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يدل على أن متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنوياً عن المتوسط المفترض (μ_0)؛ ولمعرفة ما إذا كانت درجة الموافقة عالية أو منخفضة نقارن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة بالمتوسط المفترض (μ_0)، فإذا كان متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة أكبر من المتوسط المفترض (μ_0)، فهذا يدل على أن متوسط درجة الموافقة يزيد معنوياً عن المتوسط المفترض مما يشير إلى

ارتفاع درجة الموافقة في حين إذا كان متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة أقل من المتوسط المفترض (μ_0)، فهذا يدل على أن متوسط درجة الموافقة يقل معنوياً عن المتوسط المفترض مما يشير إلى انخفاض درجة الموافقة. اختبار Z حول المتوسط (البلداوي، 1997 : 332).

يستخدم اختبار Z حول المتوسط لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط المجتمع إذا كانت بيانات العينة كمية أي (في المستوى الفكري على الأقل) وتتبع التوزيع الطبيعي أو حجم العينة كبير حيث تكون:

الفرضية الصفرية: متوسط المجتمع الذي سحبته منه العينة لا يختلف معنوياً عن المتوسط المفترض (μ_0).

مقابل الفرضية البديلة: متوسط المجتمع الذي سحبته منه العينة يختلف معنوياً عن المتوسط المفترض (μ_0).

فإذا كان حجم العينة كبير (أكبر من 30 مفردة) يكون إحصائي الاختبار Z علماً بأن:

$$Z = \frac{(\bar{x} - \mu_0)\sqrt{n}}{S}$$

حيث: \bar{x} يمثل متوسط العينة و S يمثل الانحراف المعياري للعينة. لذلك يتم إيجاد قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة باستخدام التوزيع الطبيعي المعياري ومقارنته بمستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (عادة 5%)، فإذا كانت قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (عادة 5%) نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يدل على أن متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنوياً عن المتوسط المفترض (μ_0)، ولمعرفة ما إذا كانت درجة الموافقة عالية أو منخفضة نقارن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة بالمتوسط المفترض (μ_0)، فإذا كان متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة أكبر من المتوسط المفترض (μ_0)، فهذا يدل على أن متوسط درجة الموافقة يزيد معنوياً عن

المتوسط المفترض مما يشير إلى ارتفاع درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة أقل من المتوسط المفترض (μ_0)، فهذا يدل على أن متوسط درجة الموافقة يقل معنوياً عن المتوسط المفترض مما يشير إلى انخفاض درجة الموافقة.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط (3) فكانت النتائج لمصرف الجمهورية كما في الجدول رقم (4)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنوياً عن (3).

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنوياً عن (3).

الجدول رقم (4) نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة لمصرف الجمهورية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
1	التحول سيكون ناجحاً رغم الصعوبات.	3.86	0.956	-5.736	0.000
2	أفضل أن يكون التحول عن طريق بعض الفروع الإسلامية.	4.42	3.248	-6.432	0.000
3	أفضل التحول الكامل.	3.74	1.086	-4.810	0.000
4	التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى تنمية وعدالة اقتصادية.	3.79	0.993	-5.301	0.000
5	التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى جمع الزكاة وتوزيع الثروة.	3.86	0.956	-5.646	0.000
6	التحويل للصيرفة الإسلامية سيقطع الطريق أمام أثرياء المصارف الرأسمالية.	3.93	0.912	-5.993	0.000
7	التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى كفاءة الأداء المصرفي بأقل تكاليف.	4.01	0.986	-5.970	0.000
8	التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى فاعلية تحقيق أهداف المصارف والتنمية	4.03	0.859	-6.414	0.000

				الاقتصادية في ليبيا.	
0.000	-6.201	0.950	4.03	التحول المصرفي أفضل بديل لتطوير المصارف الليبية.	9
0.000	-6.634	0.934	4.24	أرغب بالمشاركة والمساهمة في عمليات التحول للصيرفة الإسلامية.	10

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوي المعنوية 0.05 ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن المتوسط المفترض (3) لجميع العبارات؛ لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها حيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن المتوسط المفترض (3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات. وبالنسبة لمصرف التجارة والتنمية فكانت النتائج كما في الجدول رقم (5)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنوياً عن (3).

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنوياً عن (3).

الجدول رقم (5) نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
1	التحول سيكون ناجحاً رغم الصعوبات.	4.05	0.792	-6.132	0.000
2	أفضل أن يكون التحول عن طريق بعض الفروع الإسلامية.	4.08	0.655	-6.651	0.000
3	أفضل التحول الكامل.	4.17	0.773	-6.388	0.000
4	التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى تنمية وعدالة اقتصادية.	4.19	0.895	-6.056	0.000

0.000	-5.603	0.974	4.05	التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى جمع الزكاة وتوزيع الثروة.	5
0.000	-4.496	0.903	3.63	التحويل للصيرفة الإسلامية سيقطع الطريق أمام أثرياء المصارف الرأسمالية.	6
0.000	-5.242	0.807	3.73	التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى كفاءة الأداء المصرفي بأقل تكاليف.	7
0.000	-6.011	0.848	4.08	التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى فاعلية تحقيق أهداف المصارف والتنمية الاقتصادية في ليبيا.	8
0.000	-6.610	0.684	4.13	التحول المصرفي أفضل بديل لتطوير المصارف الليبية.	9
0.000	-7.151	0.493	4.60	أرغب بالمشاركة والمساهمة في عمليات التحول للصيرفة الإسلامية.	10

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوي المعنوية 0.05 ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن المتوسط المفترض (3) لجميع العبارات المتعلقة بتوقعات مستقبل التحول للصيرفة الإسلامية في ليبيا.

لذلك نرفض الفرضيات الصفريّة لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها، وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن المتوسط المفترض (3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولإيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بتوقعات مستقبل التحول للصيرفة الإسلامية في ليبيا للمصرفين ، واستخدام اختبار Z حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (6)، حيث كانت الفرضية الصفريّة والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على كل العبارات لا يختلف معنوياً عن (3).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على كل العبارات يختلف معنوياً عن (3).

الجدول رقم (6) نتائج اختبار حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة للمصرفين

المصرف	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
الجمهوريّة	3.89	0.687	10.394	0.000
التجارة والتنمية	3.96	1.079	7.684	0.000

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار المصرفين على التوالي 10.394 و 7.684 بدلالة معنوية محسوبة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة للمصرفين 3.89 و 3.96 على التوالي وهو يزيد عن المتوسط المفترض (3)، فهذا يشير إلى أن هناك ارتفاع في مستوى توقعات وآراء العاملين في كلا المصرفين بأن مستقبل التحول للصيرفة الإسلامية سيكون إيجابياً في ليبيا حيث إن:

التحول سيكون ناجحاً رغم الصعوبات.

أفضل أن يكون التحول عن طريق بعض الفروع الإسلامية.

أفضل التحول الكامل.

التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى تنمية وعدالة إقتصادية.

التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى جمع الزكاة وتوزيع الثروة.

التحويل للصيرفة الإسلامية سيقطع الطريق أمام أثرياء المصارف الرأسمالية.

التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى كفاءة الأداء المصرفي بأقل تكاليف.
التحول للصيرفة الإسلامية سيؤدي إلى فاعلية تحقيق أهداف المصارف والتنمية
الإقتصادية في ليبيا.
التحول المصرفي أفضل بديل لتطوير المصارف الليبية.
أرغب بالمشاركة والمساهمة في عمليات التحول للصيرفة الإسلامية.

النتائج والتوصيات

أولاً - النتائج:

من خلال نتائج التحليل الإحصائي لمفردات عينة الدراسة لكلا المصرفين، تم التوصل الى أن مستقبل التحول للصيرفة الإسلامية سيكون إيجابي في ليبيا. ثانياً - التوصيات:

يجب العمل بجدية على نجاح مشروع التحول للصيرفة الإسلامية في ليبيا من خلال:

دعم الجانب العقدي الإسلامي لدى المدير ومرؤوسه، والافتتاح بأهمية رسالة التحول للعمل المصرفي الإسلامي.

تأهيل العاملين وتدريبهم وتوفير الكوادر المتخصصة للقيام بإجراء الدراسات والبحوث في الاقتصاد الإسلامي.

تعديل نظام المحاسبة المالية في المصرفين؛ ليتوافق و معايير المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية.

إعادة النظر في كافة النظم والقوانين الاقتصادية والتجارية، مثل:قانون الشركات والمصارف، وقوانين الأوراق التجارية، بما يتوافق و أحكام الشريعة الإسلامية.

توضيح سياسات مصرف ليبيا المركزي اتجاه الصيرفة الإسلامية من حيث تأسيس نظام مصرفي إسلامي، وتقديم أدوات وصكوك إسلامية ووضع قانون مناسب للصيرفة الإسلامية.

المراجع

أولاً - الكتب العلمية:

1. صلاح الدين حسين السيسي: الموسوعة المصرفية العلمية والعملية. (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ج 2، 201م).
 2. عايدة نخلة رزق الله: دليل الباحثين في التحليل الإحصائي. (القاهرة: دار الكتاب، 2002م).
 3. عبد الحميد عبد المجيد البلداوي: الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية. (عمان: دار الشروق، 1997م).
 4. مجدي عبد الكريم حبيب: الإحصاء اللابارامتري. (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 2001م).
 5. محمود مهدي البياتي: تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي spss. (عمان: دار حامد، 2005م).
 6. نبيل حشاد: دور المؤسسات المالية الإسلامية في الدول العربية. (جامعة الأزهر: مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي للنشر، 2010م).
- ثانياً: الرسائل العلمية:
7. خالد أحمد العابد: تحول فرع مصرف تقليدي إلى فرع إسلامي. رسالة ماجستير غير منشورة. (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2007-2008م).

8. رقيب محمد بدر: معوقات عمل المصارف الإسلامية في البيئة الليبية. رسالة ماجستير غير منشورة. (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2000م).
9. عمر علي تنتوش: دور المصرف الإسلامي للتنمية في تمويل القطاعات الإنتاجية والصناعية والخدمية في ليبيا. رسالة ماجستير غير منشورة. (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2007-2008م).
10. نبيل الطاهر صقر: عمليات المصارف الإسلامية والحاجة لخدماتها في المصارف الليبية رسالة ماجستير غير منشورة، (طرابلس: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الدراسات العليا، 2009م).
11. نوري محمد أسويسي: مدى إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2010م).
12. ثالثاً: النشرات:
13. سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة : متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، (الجزائر: مجلة الباحث، ج7، 2009-2010م).
14. رابعاً: المواقع الإلكترونية
15. عبد المالك منصور المصعبي: الصكوك الإسلامية، 9:54 am، 2016/1/9، WWW.egvnews.net

